

## هيكل واصلاح سوق العمل في الكويت

إعداد:

السيد/ عبدالعزيز عبدالمحسن المزيني - باحث مالي

السيد/ محمد جاسم بوقمبر - باحث مالي مبتدئ

السيد/ ناصر فهد الصقر - باحث مالي مبتدئ

مراجعة:

السيد/ هشام محمد جحيل - مدير إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية

السيد / د. خالد بسام الحمود - مستشار صندوق النقد الدولي (IMF)

## هيكل واصلاح سوق العمل في الكويت

### مقدمة

اعتماد دولة الكويت على العمالة غير الكويتية أصبح عاملاً رئيسياً في الاقتصاد الكويتي، حيث تدعم العمالة الغير الكويتية النقص في العمالة بالمهن التي تتطلب مهارات محددة، فوجود عمالة برواتب منخفضة يجعل نمو الانتاجية أقل مما يؤدي إلى عدم تطور في مهارات الموظفين وتعدد الوظائف، ونتيجةً لذلك تسيطر العمالة غير الكويتية على الوظائف في القطاع الخاص وأغلب الكويتيون يعملون في القطاع الحكومي، كما ساهم وجود العمالة الغير كويتية بتخفيف المعوقات أمام نمو القطاع الخاص، ولكنها أظهرت نمط إنتاجية منخفضة وزادت من المثبطات أمام العمالة الوطنية لتطوير المهارات المطلوبة للعمل في القطاع الخاص.

معدل البطالة في الكويت يظل منخفض عن طريق التوظيف في القطاع العام ولكن وصل القطاع الحكومي إلى أقصى حد من التوظيف، ولا يستطيع أن يوظف المزيد من المعينين الجدد، وفي جانب آخر، لا تزال نسبة نمو عدد السكان في الكويت ثابتة سنوياً عند 3.9% منذ عام 2000، حيث بلغ عدد السكان 4.2 مليون نسمة في 2015، وشكل غير الكويتيين ما نسبته 69% من اجمالي عدد السكان، وبلغ متوسط نمو السكان غير الكويتيين 4.6%.

### المبادرات الحكومية لمواجهة الاختلالات في سوق العمل وتشجيع الكويتيين

بسبب الفارق في الرواتب بين القطاع العام والخاص، لم يعد هناك أي تنوع في المهارات الوطنية للعمل في القطاع الخاص، ولذلك وضعت الحكومة برنامج دعم العمالة، وهناك نوعان من دعم العمالة، الأول للعمالة المحلية لتحفيزهم على إكتساب المهارات المطلوبة، والثاني دعم للشركات الخاصة، وذلك بتخفيض تكلفه توظيف الكويتيين، كما يرى صندوق النقد الدولي بأن هذه الدعومات مكلفه، حيث بلغت 550 مليون د.ك في عام 2014، كما يمكن للحكومة التحكم بقيمة الدعم إذا كان المواطن يستلم مرتب مرتفع مقارنةً بغيره، حيث يمكن تخفيض قيمة الدعم له.

النسبة	النشاط الاقتصادي
60	البنوك
56	الاتصالات
40	شركات الإستثمار و التمويل
30	البتروكيماويات والتكرير
30	التمريض
16	التأمين
15	العقارات والخدمات التجارية
13	صرافة
10	المدارس العربية الخاصة
5	المدارس الأجنبية الخاصة
2	الزراعة وصيد السمك
2	الصناعة

حيث أقرت الحكومة في عام 2001، علاوات الأطفال والعلاوة الاجتماعية للفنيين والحرفيين في القطاع الخاص، حيث كانت الحالة الاجتماعية والمؤهل الدراسي تؤثر على قيمة العلاوة الاجتماعية، في حين كانت علاوة الأطفال 50 د.ك للطفل (تزيد بنفس القيمة لغاية 7 أطفال)، وفي عام 2003، تم إقرار كادر المعلمين، وهي علاوة للمدرسين العاملين في القطاع الخاص لتقليل الفارق المالي بينهم وبين مدرسي القطاع الحكومي، وفي عام 2008، تم مراجعة نظام الحصص النسبية وهي النسب التي فرضتها الحكومة على القطاعات الخاصة كحد أدنى للعاملين الكويتيين فيها، وبيين الجدول التالي النسب، وفي عام 2012، قام مجلس الوزراء بإقرار زيادة دعم العمالة الوطنية للعاملين في القطاع الخاص، كما تم إقرار بدل البطالة للباحثين عن عمل ويختلف حسب الحالة الاجتماعية والمؤهل الدراسي، وقد يصل إلى 200 د.ك لحامل الشهادة الجامعية.

### تطبيقات الاقتصاد الكلي على سوق العمل الحالي

اتجهت العمالة المحلية للقطاع العام وحملت الميزانية أعباءً أكبر، حيث يوفر القطاع العام ظروف عمل أفضل براتب مرتفع، فلم يعد هناك ما يحفز العمالة المحلية للعمل في القطاع الخاص، ونتيجةً لذلك تشوهت مهارات العمل بالقطاع الخاص، وكذلك البحث عن المؤهل المناسب للعمل في القطاع الخاص.

حيث توظف الحكومة أكثر من 85% من العمالة الوطنية، مما يرفع قيمة الرواتب الكلية لتصل إلى 12% من إجمالي الناتج المحلي (الأعلى ضمن دول مجلس التعاون الخليجي) في عام 2014، وفي ظل ظروف التوظيف الحالية، تشير التوقعات عن دخول 136 ألف مواطن للبحث عن عمل خلال 2015-2020، وسيتم توظيف ما يقارب 31 ألف في القطاع الخاص، لذا ستواجه الحكومة معضله في الخيارات المتاحة لها، فإما أن تقوم بالتوظيف وتزيد الأعباء المالية وتتجاوز نسبة الرواتب 15% من إجمالي الناتج المحلي وتستقر نسبة البطالة عند 5%، أو تحافظ على نسبة 12% وتزيد نسبة البطالة إلى 16% في عام 2020.

الكويت: سوق العمل وتوقعات نسب الرواتب والبطالة للعمالة الوطنية			
زيادة إجمالي الرواتب	سياسة عدم التوظيف	2014	
2020	2020		
569	569	433	القوى العاملة (بالآف)
419	353	320	في القطاع الحكومي
122	122	91	في القطاع الخاص
28	94	22	غير عاملين
5.00%	16.60%	5.00%	نسبة غير العاملين
15.10%	12.70%	11.50%	نسبة الرواتب إلى إجمالي الناتج المحلي

ومن جانب آخر، تقلل العمالة غير الكويتية الأعباء على الميزانية لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لطبيعة المرتبات المنخفضة لهم، حيث أن أغلب العاملين ذوي مهارات منخفضة، وثالث القوى العاملة أمة أو لديه شهادة المرحلة المتوسطة، مما يبين وجود عمالة ذات مهارات منخفضة بكثرة، ويمكن تجنب هذه المشكلة من خلال زيادة الاستثمار البشري وتحسين جودة التعليم.



## هل العمالة غير الكويتية تحفز استحداث فرص عمل للعمالة الوطنية؟

السياسة المتبعة حالياً في العمل لدولة الكويت هي الحد وتقليل العمالة غير الكويتية وتحفيز العمالة الوطنية في الانضمام إلى القطاع الخاص، ولكن الحد من تلك العمالة قد يؤثر على نمو فرص العمل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، حيث أن العمالة غير الكويتية تشكل النسبة الأكبر في بعض الوظائف مثل تشغيل الآلات والأجهزة وخبراء الزراعة.

وتشكل العمالة غير كويتية 83% من القوى العاملة، فرواتب العمالة الغير كويتية أرخص من العمالة الوطنية، كما أن مساهمة العمالة الغير كويتية في طلب السلع والخدمات الغير متداولة، يؤدي إلى خفض تكلفة الانتاج ويساهم في نمو الاستثمار واستحداث الفرص للعمالة الوطنية والغير كويتية، وبناءً على دراسة احصائية قام بها صندوق النقد الدولي، حيث أظهرت الدراسة بأن العمالة الغير كويتية تأثر إيجابياً على نمو توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص في المدى القصير.

### التوصيات:

- التحكم في التعويضات والتوظيف في القطاع العام يحفز العمالة الوطنية إلى الانضمام في القطاع الخاص.
- خفض الاعتماد على العمالة الغير كويتية مع نمو عدد السكان الكويتيين وتطوير المهارات الوطنية.
- استهداف مهارات أو تخصصات محددة عند اصدار الاقامة وتجديد إقامة العمالة الغير كويتية.
- اصلاح الخدمة المدنية لمواجهة العقبات المالية واختلالات سوق العمل، وذكر هنا البديل الاستراتيجي.
- من خلال برنامج دعم العمالة، يمكن تحفيز الكويتيين على إكتساب وتطوير مهارات العمل في القطاع الخاص، وتقليل تكلفه توظيف العمالة الوطنية في الشركات.
- اصلاح نظام وجودة التعليم بحيث تكون متطابقة مع احتياجات قطاع الخاص.